

إدارة الأزمات من منظور العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية نظرية

Crisis Management from an International Relations Perspective

A Theoretical and Intrinsic Study

تاريخ استلام المقال: 2020/04/13 تاريخ قبول المقال للنشر: 2020/06/25 تاريخ نشر المقال: 2020/06/30

د. حيتامة العيد¹ ، ط.د. زنائدة أمينة²

¹ جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، الجزائر البريد الإلكتروني: haitamalaid77@gmail.com

² جامعة الجزائر (03)، الجزائر البريد الإلكتروني zenandaamina11@gmail.com

الملخص:

إذا كان موضوع إدارة الأزمات الدولية يعود إلى الواجهة قياسا بتعداد الحروب وتسارع وتيرتها، هذا لاسيما في ظل ظرف دولي متقل بمجريات الأحداث المتعارضة وتوجهها والمتناقضة هدفا في عمومها، الأمر الذي وضع الأطراف الدولية أمام محك مصيري يستوجب ضرورة الإلمام بمعطيات الأزمة منعا لتفاقم تداعياتها الوخيمة، هذا ما يستدعي دراسة الأزمة وتدارك أبعادها بهدف احتواء إفرازاتها السلبية، كونها تمثل فترة غموض ونقطة تراجع ومحطة تصدع في بنية العلاقات بين الأفراد أو الدول على حد سواء، هذا جراء سوء التقدير وعدم بلوغ مستوى الإدراك والطرح الناظم لها، وعليه فقد جاء هذا المقال للوقوف أكثر على الدلالات اللفظية للأزمة على اعتبار أنها مفهوما غامضا تتداخل مضامينه وتتعدد سياقاته اللفظية وحتى الإجرائية، نظرا لتشابك أسباب ومعطيات التفاعلات المفضية إلى حدوث الأزمة، كما تبنى هذا المقال طرحا أكاديميا موضوعيا يهدف إلى البحث أساسا في سبل الإدارة الفعالة للأزمة، للظفر بمعطيات أكثر دقة و يقينا بشأن الموضوع محل الدراسة (الأزمة)، بهدف الوقوف على موجبات و ميكانيزمات التدخل الخارجي لإحداث أو إدارة الأزمة، هذا من خلال وضع الأزمة كمفهوم في أطر تسمح بدراستها وفق مداخل نظرية وأخرى إجرائية، ومن ثمة الإسقاط على مجريات التفاعلات الدولية، بغية الوصول إلى استنتاجات توضح خصوصية وطبيعة إدارة الأزمة في العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية : الأزمة، إدارة الأزمة الدولية، التدخل الدولي، العلاقات الدولية.

Abstract

The international crisis management issue is due to the increasing and accelerating war, especially under an international situation that is overburdened with conflicting and contradictory events, which makes the international parties face a critical test, which the necessity of knowing the crisis data in order to prevent the aggravation of its bad consequences, which requires studying the crisis and solving its dimensions In order to contain its negative consequences, because it represents a period of ambiguity, a point of retreat and a rupture in the structure of relations between individuals or countries as well, as a result of misjudgment and lack of awareness and appreciation, so this article came to consider the verbal indications of the crisis more as a vague concept that interferes with its contents and multiplicity of its context This article is based on an objective academic approach, which aims to examine ways of Crisis management, by putting the crisis as a concept in frameworks

that allow it to be studied according to theoretical and procedural approaches, and hence there is a projection on the international interactions, to reach conclusions that clarify the specificity and nature of crisis management in international relations.

Keywords: Crisis, International crisis management, international intervention, International Relations.

مقدمة:

لما كانت الدول هي الشكل الوحيد للتنظيم الجوهري والمناسب للمجتمع الإنساني، كان من المعول عليه أن تهتم هذه الكيانات بضمان أمنها الداخلي فرديا أو جماعيا بواسطة تحالفات، غير أن السلم والأمن الدوليين أصبحا يواجهان في ظل مستجدات الوضع الراهن أشكالا متعددة من العنف كالإرهاب، الحروب، التمرد وغيرها من مظاهر الصراع أو الأزمات، ففي خضم تصاعد حدة هذه الأخيرة كان لزاما على أعضاء المجتمع الدولي، الإسراع في استحداث آليات تكفل علاجها واحتوائها أو حتى التقليل من تنامي حدتها، وتقصي خطورتها كأقل تقدير.

إن إبقاء إدارة الأزمات في سياقها المفهوماتي البحث، والذي يقوم أساسا على البحث في أسباب وخلفيات الأزمات والصراع، وكذا المراحل العملية لتجاوز تداعيات الاضطرابات الأمنية على الدولة ضمن نسقها الإقليمي أو الدولي على حد سواء، يستوجب دراسة الأزمة في إطارها القانوني والمؤسسي ووضعها في سياق ممنهج، يقربها من مواضيع العلاقات الدولية، إلا أنه ونظرا لإدماج "التدخل" كآلية لها أصبح هذا الموضوع-إدارة الأزمة- من أكثر الموضوعات تعقيدا وأعمقها تطورا في وقتنا الحالي، بحيث أضحت للمفهوم سياقات دلالية تتجاوز المعنى الإستمولوجي للفظ، على نحو جعل منه مدلولاً لسلوك دولي ينتهج بإرادة دولية، يتم على نحو يتيح لبعض الأطراف أو الفواعل توظيفه كأداة لإضعاف سيادات الدول وكذريعة للتدخل في شؤون هاته الأخيرة باسم الشرعية الدولية، بالشكل الذي أفضى إلى خلق وضعيات من اللاتوازن داخل المنظومة الدولية.

إن المتمعن في آليات التعاطي مع الأزمات على اختلاف أسبابها وتداخل مسبباتها، يلحظ تعدد سبل إدارة الأزمات الدولية والتي تواتر استخدامها بين الدول، سواء ما تعلق منها بالوسائل السياسية والتي غالبا ما تندرج ضمنها الوساطة والمفاوضات إضافة إلى المساعي الحميدة، هذا ناهيك عن التوفيق والتحقيق، وكذا عرض النزاع على المنظمات الإقليمية والدولية للفصل فيه، أما فيما يتعلق بالوسائل القانونية فإنها تشمل التحكيم والقضاء الدولي، وقد تتعداه إلى الوسائل القهرية، والتي تتضمن تبني طرق إكراهية على شكل ضغوط تتنوع بين ما هو اقتصادي، سياسي، هذا مع إمكانية توظيف الأداة العسكرية، وأمام تأزم الأوضاع الدولية الراهنة في ظل تنامي حدة النزاعات، وحتى الصراعات بشقيها الداخلي والخارجي، الأمر الذي أفضى إلى ظهور صراعات مركبة لم تشهدها المجتمعات من قبل ذات سمات مميزة على ما كانت عليه سابقا، هنا برزت حتمية إعادة النظر في ميكانيزمات التعاطي مع مستجدات

وقضايا البيئة الدولية الراهنة، هذا باستحداث آليات أكثر فاعلية وأقرب إلى تحقيق السلام المنشود من المجتمع الدولي، هذا ضمنا لتجاوز حالة الفوضى واللاتوازن، التي أضحت السمة الغالبة على تفاعلات أعضاء المنظومة الدولية.

بناء على ما تم طرحه يمكن صياغة الإشكال الجوهري الآتي: فيما تكمن سبل وميكانيزمات بلوغ إدارة فعالة للأزمات الدولية، في ظل بيئة تفاعلية تشهد تداخل المصالح وتناقض الرؤى للفواعل الدولية؟ وللوقوف أكثر على حقيقة الموضوع (إدارة الأزمة من منظور العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية نظرية) تم التطرق إلى المحاور التالية بالدراسة والتحليل:

المحور الأول: الإطار الإبستمولوجي والمفاهيمي للأزمة في حقل العلاقات الدولية

المحور الثاني: دلالات الأزمة والمفاهيم ذات الصلة بها

المحور الثالث: إدارة الأزمة الدولية بين دلالات المفهوم النظري وموجبات التفعيل الإجرائي

المحور الأول: الإطار الإبستمولوجي والمفاهيمي للأزمة في حقل العلاقات الدولية

لقد ساد الاختلاف والتباين بين المختصين والمنظرين في حقل العلوم السياسية إزاء إعطاء تعريفا جامعاً وشاملاً للأزمة، وكذا تحديد الأدوات والأساليب التي تعنى بإدارتها، ومع تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الأزمة، فإنها تبقى محتفظة بدرجة عالية من الخصوصية، وذلك لجملة من الاعتبارات، أهمها أن الأزمة موضوعاً يهتم بدراسة الفكر الاستراتيجي، كما أنها-الأزمة- تنتج عن أنماط متعددة من التفاعلات السياسية والدولية، فهي بهذا حاضرة متى ظهرت مؤشرات التباين والاضطراب⁽¹⁾ وتساعد درجات وحدة التنافس والصراع بين الوحدات والفواعل الدولية.

فالأزمة تمثل حالة مستوطنة في المجتمع الدولي، ونظراً لهذا فإنه يتوقع حدوثها كظاهرة طبيعية بين الأفراد، وكذا بين أعضاء الأسرة الدولية، وإن كانت الأزمة حالة غير مرضية الحدوث، وهذا نظراً لما تتطوي عليه من خطورة عالية⁽²⁾، إذ لم تعد أي دولة أو مؤسسة إنتاجية بمنأى عن الأزمات، فهاته الأخيرة على ما يبدو أصبحت جزء لا يتجزأ من مجريات الحياة المعاصرة، كما لا يقتصر مفهوم الأزمة على الأزمات الكبرى المعروفة فحسب، وإنما هناك أزمات قد يتعرض لها الإنسان على مستوى مسيرة

نواف قطيش، إدارة الأزمات، عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2009، ص 124 .

فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص 141 .

حياته الشخصية أو الأسرية، والأزمات على إختلافها قد تكون طارئة الحدوث كما قد تفعل⁽¹⁾ إجراء تدخل أطراف وفواعل خارجية تسعى لتحقيق مآرب من خلال إثارها أو إدارتها، هذا لاسيما في ظل منظومة تتداخل وتتشابك من خلالها مصالح الأطراف الدولية ما يجعلها أكثر عرضة للتنافس أو الصدام.

قد يصعب تحديد مفهوما دقيقا وشاملا للأزمة، هذا لاسيما بعد اتساع نطاق استخدام هذا المفهوم وانطباقه على مختلف صور العلاقات الإنسانية، بحيث شمل مجالات التعامل الإنساني والسياسي كافة، إلا أن تطوره التاريخي قد ظهر في الطب الإغريقي القديم⁽²⁾ تعبيراً عن نقطة تحول مصيرية في تطور المرض، بحيث يرتهن بها شفاء المريض خلال فترة زمنية محددة أو موته، ومن ثمة تكون مؤشرات المرض أو دلائل الأزمة هي الأعراض التي تظهر على المريض والتي تكون ناجمة أساساً عن صراع المريض مع المرض.

بدأ استخدام تعبير الأزمة مع بداية القرن السادس عشر في المعاجم الطبية، وبعدها تم اقتباسه واستخدامه في القرن السابع عشر في الأدب السياسي، هذا للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدام الدلالة على ظهور المشاكل التي تواجهها الدول، كإشارة إلى نقطة التحول الحاسمة في تطور العلاقات السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية، أما في عام 1937م عرّفها دائرة معارف العلوم الاجتماعية على أنها: "خلل فادح ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال"⁽³⁾، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التوسع في استخدام مصطلح الأزمة في إطار علم النفس عند الحديث عن أزمة الهوية، كما استخدمه الديمغرافيون عند حديثهم عن أزمة الانفجار السكاني، إذ أن تعدد مجالات توظيف المفهوم أسفر عن التداخل بين مفهوم الأزمة والمفاهيم المختلفة المتقاربة له من حيث المعنى ذات الإرتباط الحيوي والوثيق به. أما عن الأسباب الكامنة وراء نشوب الأزمات فهي متعددة ومتباينة، إلا أنه يمكن إجمال أهمها فيما يلي (4):

1. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، (د، ب، ن: د، د، ن)، د، س، ن، ص 35.

2. عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران-العراق-سورية-لبنان أنموذجاً)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 36.

3. مالك محسن خميس العيساوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014، ص 15.

4. إدريس لكريني، إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010، ص 16.

-وجود خلافات متراكمة لم يتم حلها أو السعي لإستيعابها، هذا على الرغم من مرور وقت طويل على بروزها.

-تعارض المصالح والأهداف وتباينها بين الأفراد أو حتى بين الجماعات والدول.

-تنامي الإشاعات بين الخصوم، والاستمرار في استفزاز بعضها بعضا.

-بروز أزمات مخطط لها مسبقا ومدبرة بهدف تحقيق أهداف استراتيجية لإطراق معينة، ما يصعب على الطرف القريب من الأزمة احتوائه، هذا كونه قد يجهل خلفياته ومسبباته، فقد تغيب عنه الرؤية الكاملة والشاملة التي تساعد في احتواء الأزمة كأقل تقدير.

-الأخطاء البشرية الناجمة أساسا عن سوء الفهم وسوء التقدير أو سوء الإدارة، إلى جانب العشوائية في اتخاذ القرارات، ما يسرع من تبلور الأزمة وحتى تفاقمها واتساع أمدها.

-عامل الشك الذي غالبا ما يلزم الدول التي ترى في خصومها استعدادهم لتهديد سلامتها أو أمنها، ما يسرع في مسألة تبني إستراتيجيات استباقية وقائية أو حتى دفاعية، ما ينجم عنه عادة تأزم الوضع بين الطرفين جراء إغفال تبين الحقائق وتقصي الدلائل التي تدين الخصم وتكشف نواياه الفعلية في التعدي على الطرف الآخر.

-خرق الدول للاتفاقيات والمعاهدات القائمة بينهما، بالشكل الذي يمس المصالح الحيوية للأطراف المتعاقدة.

-تورط زعماء وقادة الدول في مسائل وقضايا خلافية لاعتبارات شخصية، قد تتعارض في مجملها مع المصالح القومية لدولهم.

-إصرار الأطراف المتنازعة على مواقفها، ورفضها التنازل عن مطالبها في سبيل تحقيق الصالح العام.

1.1.1 الأزمة في حقل العلوم السياسية:

تعتبر الأزمة عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في إحدى الكيانات السياسية والإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع)، تتلاحق فيها الأحداث وتتزامن وتتشابك فيها الأسباب والنتائج، وقد يفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو تحديد اتجاهاتها ومساراتها المستقبلية، كما قد يتحكم فيها ويوجهها صوب تحقيق الأهداف المطلوبة والمصالح السياسية المرجو منه تحقيقها، وبناء عليه فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان السياسي للدولة التي تعترضها المشكلة، والتي يجد بموجبها صاحب القرار صعوبة في التعاطي معها، بالشكل الذي قد يجعله في حيرة بالغة من أمره بشأن اتخاذ القرار الملائم لحل الأزمة، هذا في ظل دائرة مضطربة تعاني من عدم التأكد وقصور المعرفة وكذا اختلاط

الأسباب بالنتائج⁽¹⁾، هذا إضافة إلى تداعي كل منها بشكل متلاحق ليزيد من درجة غياب رؤية وتصور مستقبلي واضح عن تطورات ما قد يحدث مستقبلا حيال تلك الأزمة.

بمعنى آخر فالأزمة هنا تعكس مدى إدراك متخذ القرار في الدولة، بوجود خطر يهدد بقاء الكيان السياسي ذاته، كما قد يهدد قيم الدولة أو أهدافها، وبناء عليه يمكن تصور الأزمة السياسية على أنها⁽²⁾:

- ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول المجتمع أو الدولة، وغالبا ما ينجم عنه تغييرا كبيرا.
- حالة توتر ونقطة تحول تتطلب اتخاذ قرار سياسي، غالبا ما ينجم عنه مواقف جديدة-سلبية كانت أو ايجابية-، من شأنها أن تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة بالأزمة.

- موقف عصيب قد ينجم عنه نتائج سلبية، لاسيما في حال عجز متخذ القرار عن التعاطي مع الأزمة أو أصابه القصور في احتوائها.

- فترة حرجة، أو حالة غير مستقرة تتطلب حدوث تغييرا حاسما على مستوى الكيان السياسي.
- خبرة تتعلق بعائق سياسي غير مألوف.

بناء عليه، فإن الأزمة السياسية متعلقة أساسا بمظاهر الصراع الدولي والنزاع بين الحكومات والدول، كما ترتبط أيضا بعنصر التهديد للمصالح الدولية والأمن الوطني للدول⁽³⁾.

2.1. الأزمة على المستوى الإداري:

فقد عرفت على أنها نوعا من التوتر والحيرة لدى المسؤولين داخل المنشأة الإدارية، بالشكل الذي من شأنه التأثير على الجوانب الإدارية وكذا أداء العاملين وكيان المؤسسة واستراتيجية بقائها وعلاقتها بالجمهور، كما قد يطال تأثير الأزمة أهداف الإدارة المسطرة والمرجو تحقيقها⁽⁴⁾.

3.1. الأزمة من الناحية الاجتماعية:

فهي تعرف على أنها خلل وعدم توازن في عناصر النسق الاجتماعي⁽⁵⁾، هذا في ظل سيادة حالات من التوتر والقلق مصاحبا بالشعور بالعجز لدى الأفراد، هذا

1. عبد الغفار عفيفي الديوك، "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية: الشرق الأوسط نموذجا"، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد 1، العدد التعريفي، السعودية، مايو 2017، ص 23.

2. زينب خليل سعد القذافي، "استراتيجيات مواجهة الأزمات التعليمية بمدارس التعليم الثانوي بليبيا"، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر، د، ب، ن، 2017، ص 145.
عبادة محمد التامر، مرجع سابق الذكر، ص 340.

4. السيد السعيد، استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث- دور العلاقات العامة-، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006، ص 31.

. مالك محسن خميس العيساوي، مرجع سابق الذكر، ص 17⁵.

ناهيك عن عدم القدرة على إقامة علاقات إنسانية واجتماعية، ومن ثمة ظهور قيم ومعايير أخلاقية مغايرة للثقافة السائدة في المجتمع.

4.1. الأزمة في المجالات الاقتصادية:

فهي التي تؤثر على قدرة وإنتاجية المؤسسة المالية، ومن ثمة تعيق نشاطها الاقتصادي (1) بالشكل الذي يؤثر على علاقتها بالجمهور والعملاء، وكذلك تعاضم مستوى التأثير على النواحي المادية للعاملين بها.

5.1. الأزمة في الشؤون العسكرية:

ينجم هذا النوع من الأزمات أساسا عن صراع مسلح⁽²⁾، تستخدم من خلاله القوات المسلحة ضد دول أخرى، أو التهديد باستخدامها بالشكل الذي يحدث توترا بين العلاقات السياسية لتلك الأطراف الدولية، وهذا كنتيجة حتمية للاضطراب الأمني السائد.

6.1. الأزمة الوطنية:

والتي تعرف على أنها الأزمة الشاملة التي تمس بالأمن الداخلي والخارجي على حد سواء، وتهدد كيان الدولة (3) بالكامل كالاحتلال الفعلي للدولة أو التهديد باحتلالها.

7.1. الأزمة الدولية:

والتي ينظر لها على أنها تصعيدا حادا للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات على مستوى الفاعلية بين الدول، بحيث تؤدي إلى تصاعد حدة التوتر والخلاف بين الأطراف الدولية، والتي غالبا ما تقضي إلى نشوب الحرب⁽⁴⁾، ومع ذلك لا تؤدي كلها إلى اندلاع الحروب، كما حدث في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وما يحدث حاليا بين الكوريتين الشمالية والجنوبية وكذا الأزمة بين الهند وباكستان بسبب كشمير.

8.1. الأزمة الإقليمية:

1. نواف قطيش، مرجع سابق الذكر، ص 125.

2. إدريس لكريني، مرجع سابق الذكر، ص 9.

3. نواف قطيش، مرجع سابق الذكر، ص 25.

4. خليل عرنوس سليمان، "الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني/نوفمبر، 2011، ص 9.

والتي تعكس حدوث موقفا مفاجئا تتجه من خلاله العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي، هذا نتيجة لتعارض قائم بين المصالح المتعلقة بكيانات تلك الأطراف أو المساس بوجودها، ما يستلزم تحركا إقليميا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح الحيوية⁽¹⁾، هذا باستخدام وسائل الضغط والإكراه على اختلاف أنواعها سواء كانت سياسية، عسكرية أو حتى اقتصادية.

المحور الثاني: دلالات الأزمة والمفاهيم ذات الصلة بها

على الرغم من تباين الأسباب المفضية إلى تبلور الأزمات واختلافها، يمكن للدارسين والباحثين في هذا الشأن الوقوف على مسببات فعلية قد تكون محدثة لها، فقد يمكن للأزمة أن تبرز كنتيجة حتمية لخلل في العلاقات بين الجماعات أو الدول، أو نتيجة خرق إحداها للاتفاقيات القائمة بينها، مع حدوث ردود فعل من قبل الأطراف التي شهدت تضررا جراء الإخلال بشروط أو بنود الاتفاقيات والتي كانت ملزمة لأطرافها، كما قد تتجم الأزمة أيضا جراء تعاضم حالة الشك أو الريب المصاحبة لسلوك الفاعلين الدوليين، ضمن بيئة دولية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تشهد تعارضا للمصالح وتباينا في الأهداف الاستراتيجية وحتى القيم، كما يمكن أن يصاحب القصور في فهم طبيعة مجريات الأحداث تفاقم المعطيات لدرجة بلوغها مستوى الأزمة، كل هاته الأسباب منفردة أو مجتمعة تؤدي دونما أدنى شك إلى بروز الأزمة، من هنا يمكن الوقوف على خصائص هذه الأخيرة، والتي تميزها عن غيرها من الأحداث والمواقف الدولية، وعليه فالأزمة تتسم بما يلي⁽²⁾:

- هي محطة تحول حاسمة غالبا ما تتسم بالفجائية، تتم مجرياتها ضمن نسق داخلي أو دولي تهدد مصالح أطراف معينة، وتثير نوعا من الذهول والارتباك لدى الأطراف المعنية بها.
- تتسم بالتعقيد والتشابك في عناصرها والتداخل في مسبباتها، وتتطوي على خطورة كبيرة متى صاحب هذا التعقيد تصعيدا وقصورا في الفهم والإلمام بمجرياتها، ومن ثمة قد تستقطب اهتماما كبيرا من المهتمين بشأنها على نحو قد يزيد من تفاقمها وتعقيدها.
- تهديد قيم الوحدة السياسية، بالشكل الذي يستوجب ضرورة إسراع صانع القرار لإدراكها واحتوائها.
- يتواكب مع التهديد احتمال التورط في العداء العسكري.
- إدراك المعنيين بالحدث أن الوقت المتاح للاستجابة والرد هو وقت محدد والفرصة ضئيلة، هذا لتوضيح الاتجاهات لاتخاذ الحلول الاستراتيجية والبدلية.
- تتطلب جهدا كبيرا لمواجهتها لتلافي تطوراتها السلبية، والتي قد يمتد خطرهما للمستقبل.

نواف قطيش، مرجع سابق الذكر، ص 131 .

إدريس لكريني، مرجع سابق الذكر، ص 17² .

-تضع صانعي القرار على محك حقيقي، بحيث تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة تفرض استثمارا متسارعا للوقت.

-هي نتاج لتراكم مجموعة من التأثيرات والخلافات السابقة، والتي لم يتم حسمها في مراحل سبقت تبلور وتفاقم الأزمة.

-تطرح نوعا من الارتباط والشك في الخيارات المطروحة للتعامل معها، لاسيما في ظل غياب معطيات وحقائق كافية حولها.

-غالبا ما تتجاوز مخرجاتها المستوى المحلي للتأثير، ليصل بذلك صدى تداعياتها حدود التفاعل الدولي، نتيجة اتساع مداها وتعاضم مستوى التدخل الخارجي في معطياتها.

-قد تحلّف حالة من الارتباك والتوتر العالميين خلال فترة زمنية قصيرة، لاسيما في ظل تشابك وتعقيد العلاقات الدولية، هي بذلك تستدعي تبني خيارات استراتيجية مشتركة أكثر فاعلية لاحتواء تداعياتها.

-إن الأزمة في كل مستوياتها الداخلية والخارجية، وبغض النظر عن القدرة أو الفشل في احتوائها وإدارتها تجلب نحوها أنصارا أو معادين-وفقا لطبيعتها ومصالح المؤيدين والمعارضين⁽¹⁾

وعلى الرغم من حدتها وخطورتها، يمكن للأزمة أن تشكل فرصة سانحة لتعزيز المكاسب وتطوير المهارات والخبرات، خاصة إذا ما تم التعاطي مع أسبابها بفاعلية، على نحو يضمن احتوائها أو التقليل من خطورة تداعياتها، ومن ثمة الخروج بمحصلة من الخبرات التي تضمن للكيان التعاطي الفعال مع أزمات مستقبلية بذات الخصوصية، ما يوفر على أطراف الأزمة الوقت والجهد والإمكانات أيضا.

إن الأزمة على اختلاف أشكالها تتخذ ثلاثة أبعاد أساسية، تتمثل فيما يلي: (2)

البعد الأول: عنصر المفاجأة.

البعد الثاني: يتعلق أساسا بالرعب الناجم عن التهديد الخطير المحدق بالمصالح والأهداف الجوهرية الخاصة بالكيان السياسي للدولة، أو على صعيد الفرد أو المنشأة.

البعد الثالث: يتعلق بالزمن الناجم عن الوقت المحدود المتاح أمام صانع القرار، هذا لاتخاذ القرار السريع الصائب والعقلاني لإدارة الأزمة أو احتوائها كأقل تقدير.

¹. صبجي رشيد اليازجي، "إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم-دراسة موضوعية-مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإسلامية) ، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، غزة: كلية أصول الدين الجامعة الإسلامية، يونيو2011، ص325.

². ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص5.

بناء على ما تقدم ذكره، فإن الأزمة ينظر إليها من خلال منظور مستقبلي، هذا على اعتبار أن الخطر الحقيقي المصاحب للأزمة لا يتعلق بالماضي فحسب أو ينصرف للحاضر، لكنه يتجه وبشدة إلى ما يمكن أن تحدثه تلك الأزمة مستقبلا.

كما قد تتداخل الأزمة مع العديد من المفاهيم على نحو قد يصعب الفصل بين مستوياتها، هذا نظرا لتشابه أطرها وحتى أبعادها، وكذا مستوى تأثيرها على الظواهر بشكل عام، ومن ذلك نجد:

1.2. الكارثة: هي أكثر المفاهيم تداخلا مع الأزمة، إلا أنها قد لا تعبر عنها بالضرورة، فالكارثة هي حالة مدمرة حدثت فعلا، كما أنها خلقت ضررا محددًا (ماديا أو غير مادي أو كلاهما معا)، كما قد تكون الكوارث هي إحدى مسببات الأزمة أو إحدى نتائجها، إلا أنها لا تكون الأزمة في حد ذاتها⁽¹⁾ (الزلازل والبراكين هي نماذج عن الكارثة).

2.2. القوة القاهرة: يشترك هذا المفهوم مع الأزمة في أن كليهما يخرج عن نطاق سيطرة متخذ القرار بحيث يصعب التحكم فيه، إلا أن مفهوم القوة القاهرة لا يعبر بالضرورة عن الأزمة أو ينطبق عليها تمام الانطباق، بحيث أن المفهوم يعكس حدوث ظرف طارئ يصعب التنبؤ أو التحكم فيه⁽²⁾، بالشكل الذي يفضي إلى الحيلولة دون القيام بعمل معين متفق عليه مسبقا، فالحرب مثلا هي قوة القاهرة توقفت بسببها بعض المعامل والمصانع، ومن ثمة كانت سببا في حدوث أزمة.

3.2. الصدمة: تعني شعورا فجائيا حادا تتولد جزاء نشوء حادث غير متوقع الحدوث، على النحو الذي لم يكن مبرمجا حدوثه، وهو شعور مركب بين الغضب والذهول والخوف، ذلك فإن الصدمة هي إحدى عوارض الأزمة أو إحدى نتائجها،⁽³⁾ والتي تولدت عند انفجارها في شكل فجائي وسريع دون سابق إنذار أو تمهيد.

4.2. المشكلة: تعبر هذه الأخيرة عادة عن السبب الرئيسي الذي يحدث حالة ما من الحالات غير المرغوب في وقوعها⁽⁴⁾، ومن ثمة قد تكون المشكلة هي سبب الأزمة، إلا أنها لن تكون الأزمة بحد ذاتها.

¹. مروان سالم العلي، "إستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية: أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجا"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 19، د، ب، ن: مركز جيل البحث العلمي، يونيو 2018، ص 44. نواف قطيش، مرجع سابق الذكر، ص 25.

علي حسن السعدني، "فن إدارة الأزمات"، دنيا الوطن، تاريخ النشر: 24/07/2013، ص 32.

⁴. محمد براق، مريزق عدمان، "دور المعلومات في إدارة الأزمات إشارة إلى حالة المؤسسات الصحية"، رماح للبحوث والدراسات، العدد 9، عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، جوان 2012، ص 23.

5.2. الصراع: يقترب مفهوم الصراع والنزاع من مفهوم الأزمة، وهذا باعتبار أن بعض الأزمات تعكس تصارع وتناقض إرادتين مختلفتين وتضاد مصالحهما وتعارضهما⁽¹⁾، إلا أن الصراع لا يكون بالغ الحدة وشديد التدمير كما هو الحال في الأزمات، إذ أن الصراع غالبا ما تكون أبعاده واتجاهاته وحتى أطرافه وأهدافه معلومة ويستغرق وقتا طويلا، في حين تكون مثل هذه المعلومات مجهولة بالنسبة للأزمات، والتي غالبا ما يكون أمدتها قصيرة.

6.2. الخلاف: يعبر هذا المفهوم عن التضاد وعدم التطابق سواء في الشكل، الظروف أو حتى المضمون⁽²⁾، وقد يكون أحد مظاهر الأزمة في النظام السياسي أو بين الدول، أما الاختلاف في الفكر والرأي والمصالح فلا يؤدي بالضرورة إلى الأزمة، لكن إذا ما تطور الخلاف واشتد كانت احتمالات الأزمة أكثر وقوعا.

7.2. الحادث: يجسد هذا المفهوم حدوث أمرا طارئا غير متوقع الحدوث سلفا، تمّ بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه⁽³⁾، في حين تتجم الأزمة عن الحدث، ولكنها لا تمثله فعلا، وإنما تمثل بعض جوانبه، وكثيرا ما تمتد تلك الأخيرة لمدة بعد نشوئها، في حين ينتهي الحدث بانتهاء وقوعه.

المحور الثالث: إدارة الأزمة الدولية بين دلالات المفهوم النظري وموجبات التفعيل الإجرائي

تحفل الساحة الدولية في إطار تفاعلاتها بالعديد من التناقضات بين أعضاء المنظومة الدولية، حيث تنوعت ما بين صراعات وأزمات وحتى حروب، فالمقصود بالصراع (conflict) التعارض في المصالح، أما النزاع (dispute) فهو تعارض في الحقوق القانونية، في حين أن الأزمة (crisis) هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى حدوث سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقفا مفاجئا ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية الدولية⁽⁴⁾، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في ظرف قياسي محدود، بالشكل الذي يمنع تفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة⁽⁵⁾.

1. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق الذكر، ص 15.

2. عبد الغفار عفيفي الدويك، إدارة الأزمات والكوارث واتخاذ القرار، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013، ص 17.

3. صبحي رشيد اليازجي، مرجع سابق الذكر، ص 324.

4. عبد الحق بن جديد، "الإلتصال وإدارة النزاعات الدولية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ماي 2007، ص 82.

5. مالك محسن خميس العيساوي، مرجع سابق الذكر، ص 25.

ففي ظل كل الحالات-السالفة الذكر- توجد أساليب متنوعة للتعامل مع كل موقف، فقد يجري احتواء الصراع بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه ومنع انتشاره، وقد تتم تسوية النزاع بمعنى التوصل إلى حلول قانونية وسياسية مرضية بين الطرفين، في حين تكون إدارة الأزمة تجسد التلاعب بالعناصر المكونة لها والأطراف المحدثة لها والفاعلة فيها أيضا، وهذا بهدف تعظيم الاستفادة من ورائها لصالح الأمن القومي.

بناء عليه فقد أضحت إدارة الأزمات الخارجية أسلوبا مستحدثا في إدارة الصراعات الدولية، لها استراتيجية محددة تقوم على مجموعة من الأصول والمبادئ الدولية، كما أنها أضحت علما وفنا⁽¹⁾ أرفيعا يمارسه قادة الأمم ورجال الدولة بمزيد من المهارات والاحترافية.

يعد مفهوم إدارة الأزمة أحد مفاهيم الدراسات الاستراتيجية، فهو بمثابة عملية إدارية مقصودة تقوم على التخطيط والتدريب⁽²⁾، هذا بهدف التنبؤ بحدوث الأزمات ومن ثمة التعرف على أسبابها ومسبباتها الداخلية، وكذا تحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة على سيرورتها ومجرياتهما، وبناء عليه يتم توظيف واستحداث كل الإمكانيات والوسائل المتاحة لتسويتها والوقاية من عواقبها⁽³⁾، أي ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في مواجهة ظرف طارئ، وهو الأمر الذي يتم تحت ثلاثة ضغوط حادة، وهي: ⁽⁴⁾

- ضيق الوقت.
- التهديد باستخدام القوة والعنف.
- عدم توفر المعلومات الكافية للتوصل إلى حل أو تسوية.

مع لجوء فواعل المجتمع الدولي إلى استخدام هذا الأسلوب طورا بالفشل وطورا بالنجاح في سياقات تاريخية عديدة، فإن دواعي بروز إدارة الأزمة في الظروف الراهنة قد ازدادت وترسخت، وعليه يمكن أن نرصد مجموعة من الدواعي والاعتبارات التي تجعل إدارة الأزمات-كعلم وفن- أكثر إلحاحا في توظيفها من ذي قبل، وهي على النحو التالي:

1.3. الطبيعة المزدوجة للتفاعلات الدولية: حيث أصبح من المسلمات أن التفاعلات الدولية بين أعضاء المجتمع الدولي تأخذ طابعين مختلفين تتراوح في مجملها بين التعاون والصراع، وفي ذروة غلبة أحدهما-

19. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق الذكر، ص 19 .

26. محمد براق، مريزق عدمان، مرجع سابق الذكر، ص 26 .

331. صبحي رشيد البيازجي، مرجع سابق الذكر، ص 331 .

4. حامد الحدراوي، كرار الخفاجي "أسباب نشوء الأزمات وإدارتها: دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 5، الكوفة: كلية القانون، د، س، ن، ص 195.

الصراع مثلا-توجد دواعي كامنة للنمط الآخر(التعاون)، ففي ظل عنف المواجهة العسكرية وذروة التنازع والحرب بين الطرفين قد تجدهما يتبادلان جرحى الحرب والأسرى من خلال الصليب الأحمر الدولي أو الهلال الأحمر، وهذا الوضع يستدعي منا أن ندرك أن أفضل معالجة للوضع هي استخدام سلاح مزوج من نفس الطبيعة-إدارة الأزمات-، هذا لاسيما في ظل التحول الحاصل في نمط الصراعات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة، والذي طبعه انحسار المتغير العسكري والإيديولوجي مقابل تنامي دواعي الأخذ بالعامل الاقتصادي وحتى الثقافي في فهم وتفسير مجريات وسياق الأحداث الدولية⁽¹⁾، على نحو يعزز ضرورة إقامة تحالفات وتكتلات دولية تتوحد فيها الرؤى وتختزل معها الاختلافات والتناقضات، واعتمادها كآلية لإدارة الأزمات الحاصلة على نحو يعود بالنفع على الفواعل ككل على اختلاف توجهاتها.

2.3. تجذر الصراعات الدولية: بمعنى الإدراك أن النزاعات والصراعات بين الأمم والدول والجماعات جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية ومن تركيبية العلاقات الاجتماعية⁽²⁾، بحيث تتعدد جذور هذه الصراعات وتتنوع ما بين الأسباب البيولوجية الحيوية(الرغبة في تنازع البقاء، الاختلافات العرقية...)، والأسباب النفسية التي ترجع إلى عوامل الإحباط، الإحساس بالتهميش وتنوع الأمزجة السياسية، والأسباب السكانية(الديموغرافية) الراجعة إلى الضغط الديموغرافي بسبب ارتفاع معدل السكان أو تباين عناصر تركيبهم وانتماءاتهم، هذا ناهيك عن الأسباب الجغرافية التي تتمثل في تأثير الموقع والمكان أو تباين المناخ والموارد الطبيعية، هذا إضافة إلى الأسباب الاقتصادية مثل أنماط المعيشة والتوزيع غير العادل للثروات أو شحها، هذا فضلا عن الأسباب الثقافية التي تتجلى في اختلاف العقائد والإيديولوجيات مما قد يحدث التصادم الحضاري.

3.3.تفاقم المناخ الدولي للأزمات: لقد تلاحقت وتداخلت مشاكل عصر الأزمات منذ بداية القرن العشرين، كما تعددت صورها وأشكالها وأنماط تفاعلاتها التنازعية والصراعية، وهذا نظرا للوضع الانتقالي للنظام الدولي السائد نتيجة لتعدد فواعله وتشابك مصالحهم، بالشكل الذي أفضى إلى تنامي وتيرة الصراعات الإقليمية وكذا تصاعد حدة الصراعات القومية الداخلية، وكذا المضاعفات الناجمة عن انتكاسات التجارب التحديثية التي انتهجتها الدول النامية، هذا إضافة إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية⁽³⁾.

¹. فوزي نورالدين، "تحليل الصراعات الدولية المعاصرة: بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية"، مجلة العلوم

الإنسانية، العدد 37/36، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة

². محمد هيك، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص14.

³. ثامر كامل الخرزجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ردمك: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص378.

4.3. تعقد إدارة الصراعات الدولية: ففي ظل هذا المناخ الدولي المتأزم أضحت إدارة الصراعات الدولية حالة أكثر تعقيدا، كما أصبحت أكثر إلحاحا للأسباب التالية:

- تذبذب مخرجات عملية صناعة القرار، وهو الأمر الذي يمكن رده إلى تقلب الحالة المزاجية

لصناع القرار أنفسهم⁽¹⁾، هذا إضافة إلى عامل التقدم في السن-لاسيما إذا ما تعلق الأمر بحكام الأنظمة السياسية العربية-.

- عجز النظام والأساليب التقليدية في الإدارة عن مواجهة الطوارئ المباغتة⁽²⁾، ومن ثمة التورط في الحروب عوض إدارة الأزمة و احتوائها، هذا مقارنة بأسلوب القوى العظمى في إدارة الأزمات الدولية.

- اعتبارات التسوية السياسية القائمة حاليا، وهي تسويات غير مستقرة كما أنها لا تحظى بالشرعية⁽³⁾ في الكثير من المرات.

- انتشار الأسلحة النووية ودخولها مناطق وأقاليم عديدة من العالم، ما يقودنا إلى الحديث عن الاقتراب من حافة الرعب النووي⁽⁴⁾.

- التوازن الدولي والإقليمي المضطرب⁽⁵⁾ بسبب الوضع الحرج والمتأزم في العديد من مناطق العالم.

5.3. مشروعية الأهداف القومية جراء تفعيل مبدأ تسوية الأزمات: تسعى العديد من الكيانات السياسية الدولية إلى تحسين مناهجها في إدارة الأزمات الدولية، بحيث تتطلع إلى تحقيق مايلي:

- تفادي التورط في حرب شاملة أو مواجهة عسكرية مباشرة⁽⁶⁾.
- محاولة كل طرف تعظيم مكاسبه على حساب الخصم⁽⁷⁾.

تبقى الأزمة الدولية جزء من محيط العلاقات الدولية، حيث أنها تخضع في مجملها لعامل التأثير والتأثر في تفاعلاتها إزاء بيئتها الخارجية، كما أنها محكومة بإطارها وبعمق تلك التفاعلات الدولية واتساعها، وعلى الرغم من تواجدها في سياق المجرى العام لمحيط العلاقات الدولية وبين تياراته المتقاطعة، إلا أن الأزمة الدولية تبقى تحتفظ بقدر من الاستقلالية وتخضع لقوانينها ومسلّماتها الخاصة

. زينب خليل سعد القذافي، مرجع سابق الذكر، ص125 .

. حامد الحدراوي، كرار الخفاجي، مرجع سابق الذكر، ص209 .

. عماد جاد، التدخل الدولي، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص20³.

. خليل عرنوس سليمان، مرجع سابق الذكر، ص425 .

. مالك محسن خميس العيساوي، مرجع سابق الذكر، ص32⁵.

. مروان سالم العلي، مرجع سابق الذكر، ص38⁶.

. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق الذكر، ص26⁷.

بها، كما أنها تتسم بقدر من التحكم بالفعل والاستجابة ودرجة التصعيد، والتعامل مع نقص المعلومات، هذا إضافة إلى ضيق الوقت والاستقراء السلوكي وعامل الإدراك.

فعلى صعيد البيئة الدولية ونظرا لما تتطوي عليه من أفعال وردود أفعال إزاء قضايا مشتركة على مستوى النسق الدولي، وهو الأمر الذي يمكن مرده إلى تقاطع المصالح بين الدول، وكذا دخول بعضها في تنظيمات إقليمية وأحلاف وكتل، ونتيجة لما حصل من تقدم علمي وتكنولوجي بالشكل الذي انعكس على مكونات القوة للدول، هذا فضلا عن الثورات المتوالية في المواصلات والاتصالات والمعلومات، فقد أضحى أي حدث دولي ذو صفة عالمية أكثر منه محلية، وبعبارة أخرى فإن أي احتكاك متصاعد بين دولتين لا بد وأن يعكس أو يستجيب لتأثيرات خارجية إما نحو مزيد من التصعيد أو التهدئة، بحيث كلما كانت البيئة الإقليمية لطرفي الأزمة تتطوي على أهمية جيواستراتيجية كانت الأزمة محل استقطاب أكبر للقوى الدولية⁽¹⁾، وبالمقابل أكثر عرضة للاستجابة لعملية التفاعل مع الأزمة، خصوصا من قبل تلك الدول التي تتمتع بنفوذ واسع على غيرها، والتي ترى أن أي زعزعة في ترتيب الأوضاع تعني المساس بمصالحها.

استنادا لذلك فإن أي تحليل لطبيعة الأزمة الدولية في ظل معطيات ومتغيرات النظام الدولي القائم نادرا ما يجعل منها أزمة محلية، ويعود السبب في ذلك إلى التشابك والترابط بين المصالح والتوجهات والأهداف والنفوذ لدى الكثير من الدول الفاعلة والمؤثرة في البيئة الدولية.

ما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن أخطر ما في الأزمة هو المضاعفات التي يمكن أن تحدث نتيجة لتدخل طرف ثالث قد تتعرض مصالحه الحيوية للخطر، ما يدفع به إلى تبني سياسة مضادة تقضي به إلى الانحياز صوب أحد طرفي الأزمة وضد الطرف الآخر بهدف ترجيح مصالحه الخاصة⁽²⁾، ولما كانت البيئة الدولية متشابكة وحافلة بتداخل الأهداف والمصالح، فإن دخول أي طرف ثالث قد يجر أطراف أخرى بسبب انتمائها إلى حلف أو معاهدة دفاع مشترك أو حتى اتفاقية تجارية، هذا فضلا عن إمكانية اتساع رقعة المتدخلين في الأزمة بالشكل الذي يزيد من خطورتها وقد يجعل منها صراعا دوليا فعليا⁽³⁾، على أن اسوء حالات الصراع يمكن أن تدفع بالأزمة باتجاه الحرب، وهذا ما يعرف بـ"تعقيد الأزمة"، والتي تعكس أخطر حالات التأزم شدة، كما تعبر عن الحالة التي تصل فيها الأزمة حد التعقيد،

1. ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق الذكر، ص 361.

2. عبد العزيز رمضان علي الخطابي، تغيير الحكومات بالقوة - دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام - الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 113.

3. مالك محسن خميس العيساوي، مرجع سابق الذكر، ص 29.

بحيث يصل مؤشر التوتر في العلاقات الدولية إلى حد استهداف القيم الأساسية مع امكانية ضرب وحدة الكيان السياسي وتهديد الاستقرار الأمني له.

خاتمة:

إن موضوع إدارة الأزمات الدولية يعد أحد المواضيع الشائكة الفهم والتحليل على مستوى التنظير الدولي، وهو الأمر الذي يمكن رده أساسا إلى التعقيد المنوط بالأزمة في حد ذاتها سواء من حيث الدلالات النظرية أو السياقات الإجرائية التي تحدث أو تنجم عن التفاعلات التي تعبر عن هذا المفهوم-الأزمة-، هذا في سياق تفاعل دولي أو حتى تفاعل قطري لا يتعدى حدود الدولة نفسها، فالأزمة بهذا تكون حاضرة متى ظهرت مؤشرات التباين والاضطراب، وأمام تمايز الرغبات البشرية وتعارض المصالح القومية ظل الاختلاف يطبع جل التفاعلات على جميع المستويات، ما أوجب ضرورة التدخل العقلاني لكبح أي تنافر من شأنه أن يفضي إلى حدوث الأزمة. وهو ما يعكس أساسا ضعف التخطيط وانعدام الإجراءات الوقائية أو حتى الاستباقية الكفيلة بوضع الاختلاف والتباين في مستوى معين لا يرقى إلى الأزمة.

وكتوصيات و اقتراحات للبحث فإننا نرى أن تبني خيارات استراتيجية كفيلة بالحد من تداعيات الأزمة والخروج منها بأقل الأضرار الممكنة، ظل مطلباً جوهرياً دعت إليه الأعراف الدولية أو حتى القوانين التشريعية، عبر فترات زمنية متلاحقة ومستمرة، هذا نظراً لخطورة ما قد يفضي إليه تفاقم الأزمة على نحو قد يهدد معه الأمن القومي للمجتمعات والدول، من هنا كان لزاماً تبني خيار استراتيجية إدارة الأزمة الدولية، إلا أن الأمر قد ينجم عنه تفاقم الوضع وتعدد مستوى الأزمة لاسيما إذا ما وظفت هذه الأخيرة لصالح أطراف أو فواعل دولية تربطها بها مصالح أو غايات جوهريّة أو حتى ثانوية في إطار تحالفات أو شراكات، ومن هنا يمكن الوقوف على حقيقة أن الإدارة الفعالة للأزمات الدولية لا يمكن دراسة جدواها بمنأى عن متغيرين أساسيين:

-قوة الدولة ذات الصلة الوثيقة بالأزمة، ومدى إلمامها بخلفياتها ومسبباتها في ظل الوقت المتاح لاحتوائها، هذا في حدود الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.
-طبيعة البيئة أو النسق الدولي الذي شهد الأزمة، في ظل معرفة نمط التفاعلات السائدة ضمنه (تعاونية، صراعية)، على نحو يحدد أي الاتجاهات ستسلك الأزمة (التصعيد أم الاحتواء ثم الانحسار ولربما التفكك والزوال).

المصادر والمراجع:

1- الكتب

- 01- إدريس لكريني، إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010.
- 02- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، (د، ب، ن: د، د، ن)، د، س، ن.
- 03- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ردمك: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.
- 04- عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران-العراق-سورية-لبنان أنموذجا)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 05- عبد العزيز رمضان علي الخطابي، تغيير الحكومات بالقوة- دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام- الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013.
- 06- عبد الغفار عفيفي الدويك، إدارة الأزمات والكوارث واتخاذ القرار، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013.
- 07- عماد جاد، التدخل الدولي، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- 08- فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
- 09- مالك محسن خميس العيساوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014.
- 10- محمد هيكل، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.
- 11- نواف قطيش، إدارة الأزمات، عمان: دار الولاية للنشر والتوزيع، 2009.

2- المجلات والدوريات:

- 12- حامد الحدراوي، كرار الخفاجي "أسباب نشوء الأزمات وإدارتها: دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 5، الكوفة: كلية القانون، د، س، ن.
- 13- خليل عرنوس سليمان، "الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني، 2011.
- 14- ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.

- 15- زينب خليل سعد القذافي، "استراتيجيات مواجهة الأزمات التعليمية بمدارس التعليم الثانوي بليبيا"، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر، د، ب، ن، 2017.
- 16- السيد السعيد، استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث- دور العلاقات العامة-، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006.
- 17- صبحي رشيد اليازجي، "إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم-دراسة موضوعية-"مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإسلامية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، غزة: كلية أصول الدين الجامعة الإسلامية، يونيو. 2011
- 18- عبد الحق بن جديد، "الإتصال وإدارة النزاعات الدولية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ماي. 2007.
- 19- عبد الغفار عفيفي الدويك، "الإتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية: الشرق الأوسط نموذجا"، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد 1، العدد التعريفي، السعودية، مايو. 2017
- 20- علي حسن السعدني، "فن إدارة الأزمات"، دنيا الوطن، تاريخ النشر: 24./07/2013
- 21- فوزي نورالدين، "تحليل الصراعات الدولية المعاصرة: بين الأبعاد الثقافية والإعتبارات الاستراتيجية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37/36، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة
- 22- مروان سالم العلي، "إستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية: أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجا"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 19، د، ب، ن: مركز جيل البحث العلمي، يونيو 2018.
- 23- محمد براق، مريزق عدمان، "دور المعلومات في إدارة الأزمات إشارة إلى حالة المؤسسات الصحية"، رماح للبحوث والدراسات، العدد 9، عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، جوان 2012.